

محمد عطية رئيس البيت المصري فى ألمانيا لـ «الأهرام» 16.09.2012:

انشاء مجلس قومى للمصريين فى الخارج وتشكيل لجان نوعية لحشد طاقاتهم

وخبراتهم لنقل التكنولوجيا ودفع التنمية

اطالب الرئيس مرسى بالسماح للمهاجرين بشراء اذون الخزانة مباشرة من البنك المركزى لزيادة الاحتياطى من العملة الصعبة

مشروعات للتعاون مع ألمانيا فى استغلال النفايات وزيادة القيمة المضافة من البطاطس وتصنيع الادوية مستعدون للمساهمة فى الزام اوروبا على ازالة الغام الساحل الشمالى ودفع تعويضات المشاركة فى تعمير النوبة وسيناء يجب ان يتاح لجميع المصريين فى الخارج وليس على اساس عرقى

أجرى الحديث فى هانوفر:

عبدالناصر عارف

أكثر من 10 ملايين مصرى يعيشون فى الخارج ما بين مهاجر ومقيم للعمل أو الدراسة، بعضهم يعمل فى معاهد أو مراكز بحثية متقدمة منهم رجال أعمال ومستشارون لشركات عالمية.

كيف يمكن حشد طاقات المصريين فى الخارج والاستفادة بها فى تطوير وتحديث مصر ما بعد ثورة 25 يناير؟ ما هى أهم المجالات التى يمكن أن يسهموا فيها؟ هل نكتفى بمجرد الحصول على تحويلاتهم كمصدر مهم للعملة الصعبة أم أن هناك مجالات أخرى أعلى قيمة للاستفادة من خبراتهم المتميزة فى نهضة مصر؟

فى البيت المصرى بمدينة هانوفر (شمال ألمانيا) التقيت بالمستشار الاقتصادى محمد عطية رئيس البيت المصرى بألمانيا الذى يمثل جميع المصريين المقيمين بألمانيا مع عدد آخر من أبناء الجالية المصرية فى هانوفر، وطرحت عليه هذه التساؤلات، ودار نقاش طويل حول المصريين فى ألمانيا، وأهمية وضرورة الاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم فى بناء مصر الحديثة ما بعد 25 يناير.. فكان هذا الحديث..

> الأهرام: تحدثنا كثيرا عن أهمية وضرورة الاستفادة من المصريين فى الخارج وربطهم بوطنهم الأم قبل ثورة 25 يناير، ولكن لم نصل إلى الهدف المنشود، ترى بعد هذا التغيير الكبير فى مصر، ما هى الوسيلة المثلى لحشد طاقات وإمكانات المصريين فى الخارج وتوظيفها لخدمة خطط التنمية بعد الثورة؟

- دعنى فى البداية أؤكد مقدمة موضوعية فى هذا الصدد لابد منها وهى أننا نعيش فى عالم متغير بسرعة مذهلة، وهذا التغيير منه الإيجابى والسلبى، فهناك محاولات من قوى عالمية للسيطرة وفرض أجندتها على الدول الأخرى مستغلة فى ذلك إمكاناتها الاقتصادية بل العسكرية، وهذا يتطلب منا - بعد ثورة 25 يناير -

أن نكثف الحوار المجتمعي لتتعرف على قدراتنا وإمكاناتنا والأخطار التي تحيق بنا لتجنبها ونحقق مصالحنا، ونعتمد على امكانياتنا وقدراتنا المهملة الغير مستغلة وفي هذا الإطار تأتي قدرات وإمكانات المصريين في الخارج ودورهم المأمول باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الوطن بل يمتلكون موارد وطاقات هائلة للمشاركة في إعادة بناء «مصرنا» لتكون دولة عصرية ينعم الجميع فيها بالحرية والعدالة والرفاهية، ولهذا فإننى من واقع عملي كمستشار اقتصاديا وكرئيس للجالية المصرية فى ألمانيا شهدت وشاركت العديد من المؤتمرات والمساجلات حول أهمية وضرورة الاستفادة من المصريين فى الخارج أقترح على الحكومة والرئاسة فى مصر أن تشرع فورا فى إنشاء هيئة أو مجلس قومى للمصريين فى الخارج برئاسة الوزير المختص، ويضم ممثلين للوزارات المعنية وممثلين للجاليات المصرية المذودون بالمعرفة ومنهم الكثير فى الخارج ليكون هو همزة الوصل أو الآلية التى يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من المصريين فى الخارج.

> الأهرام: ولكن ما الذى يضمن ألا تتحول هذه الآلية أو المجلس إلى مجرد جهاز بيروقراطى.. اجتماعات.. مناقشات دون عائد كما كان يحدث فى السابق.

- الضمان هو وضع رؤية محددة واستراتيجية لتحقيق الأهداف على المدى القصير والبعيد معتمدين على امكانياتنا الذاتية وفق جدول زمنى لتحقيق الأهداف على مراحل، ولذا فإننى أقترح هيكلًا تنظيميا لعمل المجلس أو الهيئة يتمثل فى تشكيل لجان نوعية تضم كل لجنة المتميزين من المصريين فى كل تخصص تحتاج له مصر وممثلين للوزارة المعنية لتطبيق ما تتوصل إليه هذه اللجان النوعية إلى خطط عمل يمكن تطبيقها على أرض الواقع والعمل على تنفيذها أيضا، وتعمل هذه اللجان كوحدات استشارية للحكومة المصرية. ولدينا (الهدف - الاستراتيجية - الآلية) لتنفيذ ذلك لجان نوعية

> الأهرام: فى تصوركم ما هى اللجان النوعية التى يمكن إنشاؤها لتنفيذ استراتيجية الاستفادة من المصريين فى الخارج فى إطار المجلس القومى؟

- أولا لجنة: نقل التكنولوجيا وتطوير نظم الإدارة، وتضم الخبرات والكفاءات العلمية المتميزة فى داخل مصر وفى الخارج سواء فى الجامعات أو مراكز الأبحاث - أو فى مواقع عملهم وهم كثر - وتعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المختصة فى مصر على نقل أحدث التكنولوجيا وتطوير وتحديث التكنولوجيا التى لدينا والتى تناسب ظروفنا إلى جميع مجالات الحياة وكذلك نظم الإدارة المتطورة التى تحقق لمصر مواكبة التطور العالمى فى هذه المجالات.

ثانيا: لجنة الطاقة الجديدة والمتجددة والحفاظ على البيئة.

ثالثا: لجنة التصدير واستعادة الأسواق التى افتقدناها وفتح أسواقا جديدة للمنتجات المصرية للتنسيق مع الغرف التجارية والمجالس التصديرية واتحاد الصناعات لوضع رؤية لزيادة الصادرات المصرية والترويج للمنتجات المصرية فى بلاد المهجر.

رابعا: لجنة السياحة لاستغلال علاقات المصريين فى الخارج فى جذب المزيد من السائحين والتصدى

لحملات تشويه صورة مصر.

خامسا: لجنة تحديث وتطوير الزراعة والتركز على التصنيع الحقلى وتحديث وتطوير صناعة الأسمدة لتنمية القرى فى مصر لأن هذه القضية مهمة لغالبية المصريين خاصة بعد الثورة حيث تركز كل الأحزاب المصرية على ضرورة تطوير القرى المصرية وتحويلها إلى منتجة ومواجهة الفقر المنتشر بين الفلاحين وأبناء القرى..

سادسا : لجنة لمساعدة الشباب والأستفادة من الطاقات العاطلة للحصول على عمل فى محافظاتهم الذين يعيشون فيها بالتعاون مع المصريين فى الخارج ولدينا المعرفة كيف يتم ذلك ومستعدون للمشاركة فى التنفيذ.

سابعا : لجنة لمساعدة الشباب الراغبين فى الهجرة وندعمهم بتجاربنا وخبراتنا .

هذه ليست مجرد اقتراحات فقط ولكننا نحن أعضاء البيت المصرى فى ألمانيا مستعدون بالمشا ركة فى التنفيذ ، ويمكن إضافة لجان أخرى للتواصل والفيصل فى هذا احتياجات مصر من المصريين فى الخارج لنلحق بالذين سبقونا لأنهم ليسوا أكفأ منا بل عملوا أحسن منا .

تحويلات المصريين فى الخارج وأذون الخزانة

> **الأهرام:** لكننا فى مصر نحتاج بشكل عاجل إلى مزيد من إسهامات أموال المصريين فى الخارج فى زيادة الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية وإصلاح عجز الموازنة الخطير، فكيف نشجعهم على ذلك بطرق عملية؟

- فعلا.. هذا موضوع مهم للغاية.. ولدى فكرة تقدم آلية عملية جدا لجذب ليس فقط المزيد من تحويلات

المصريين فى الخارج، بل مدخراتهم فى بلاد المهجر لتضخ فى شرايين الاقتصاد المصرى وتسهم بفعالية فى إصلاح ميزان المدفوعات وإنشاء مشروعات إنتاجية فى مصر، عيلو هذه الفكرة يستفيد منها المصريون فى الخارج وتساهم فى تدعيم بلادنا وعمل رواج اقتصادى كبير وتستفيد منه الدولة فى شتى الميادين وهذا لسرعة التف تتطلب أن يتبناها

الرئيس محمد مرسى وأدعو اللة لة بالتوفيق ، ويطبقها بشجاعة البنك المركزى المصرى وتتخلص فى

السماح وإتاحة الفرصة للمصريين فى الخارج لشراء أذون الخزانة مباشرة من البنك المركزى وليس من خلال وساطة البنوك ويتم هذا بإنشاء وحدة لتعاملات المصريين فى الخارج لدى البنك المركزى لفتح

حسابات سنوية بالجنيه المصرى، يقوم المصريون فى الخارج بإيداع مدخراتهم بالعملات الصعبة ويحولها البنك المركزى فى حسابه بالجنيه المصرى لشراء أذون الخزانة، وهذا النظام يحقق أهدافا متعددة.. أولها:

تقوية رصيد البنك المركزى من احتياطى العملات الصعبة، وثانيها: تشجيع وجذب أموال المصريين

ومدخراتهم فى الخارج للاستثمار فى مصر حيث هناك مصريون مهاجرون لديهم مدخراتهم فى بلاد

المهجر وهى كثيرة يمكن جذبها إلى مصر والحصول على عائد المدخرات وأنا أعلم بل أنا واثق أن هذه

المخزرات سوف تصرف فى مصر وليس الاكتفاء بمجرد تحويلات العاملين فى الخارج، وثالثا تشجيع

الجهاز المصرفى فى مصر على توجيه الودائع للاستثمار المباشر وتوفير تمويل المشروعات بدلا من الاكتفاء بشراء اذون الخزانة وأنا مستعد للمقابلة واثبات ماذكرتة .

التجربة الألمانية

> الأهرام: بصفتكم رئيس الجالية المصرية فى ألمانيا ولديكم خبرات وعلاقات واسعة ومتعددة فى هذا البلد خاصة أنكم كنتم شخصية رياضية مشهورة فى ألمانيا فى الملاكمة وصاحب قصة فيلم النمر الأسود وألمانيا بلد متقدم تكنولوجيا وصناعيا..

ما هى المجالات التى يمكن أن تسهموا فيها لتطوير الاقتصاد المصرى؟.

- الحقيقة فعلا أن ألمانيا شعب ملتزم وبلد متقدم فى مجالات متعددة ويمكن أن تستفيد منها مصر، ولذلك

فإننا فى البيت المصرى بألمانيا أعدنا برنامج عمل سنة 2006 طبقا لما تحتاجه مصر معتمدة على

امكانياتها الذاتية وقائمة بالمجالات والمشروعات التى يمكن الاستفادة فيها من النموذج الألمانى والحقيقة أن كل الجهات الألمانية مستعدة للمعاونة وهناك فرص كبيرة لتفعيل ذلك خاصة

أن سفير مصر الجديد فى ألمانيا الدكتور محمد حجازى لديه اهتمام كبير وإدراك واسع بأهمية الاستفادة

من التجارب والخبرات الألمانية وإقامة جسور من التواصل مع المصريين فى ألمانيا، وأهم هذه

المشروعات على سبيل المثال لا الحصر: مشروعات التخلص من النفايات (الزباله) والنفايات الصناعية،

فألمانيا لا تعاني من هذه المشكلة لأن لديها تكنولوجيا متطورة وأنظمة لتدوير النفايات وتحويلها إلى

منتجات اقتصادية لها ثمن كالأسمدة والمخصبات وتوليد الطاقة، والشركات الألمانية فى هذا المجال

أصبحت سوقها مغلقة فى ألمانيا وتنتقل إلى العمل فى الخارج ويمكن جذبها إلى مصر دون أى تكلفة بل

نتقاسم معها عوائد تدوير المخلفات، وأيضا تكنولوجيا تنفيذ وتدوير المياه والنفايات الصناعية ويمكن

استخلاص مواد مرتفعة القيمة منها خاصة فى المدن الصناعية كالعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر،

ويمكن مستقبلا تصنيع المعدات والآلات المستخدمة فى مصر بالمشاركة مع الشركات الألمانية وتصديرها

للأسواق المجاورة، أيضا فى مجال تطوير الزراعة والمخصبات والأسمدة البيولوجية، ويمكن أيضا

الاستفادة من التجربة الألمانية المتطورة فى مجال توليد الكهرباء من الشمس والرياح وهذا ما نحتاجه فى

مصر مستقبلا لتفادى أزمة الكهرباء وارتفاع تكلفتها.

> الأهرام: هل لديكم مشروعات محددة يمكن تنفيذها فورا مع شركات ألمانية تسهم فى خطة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بعد الثورة؟

- فعلا أجريت اتصالات ومباحثات مع بعض الشركات الألمانية وهى مستعدة فورا لتنفيذ مشروعات فى

مصر وركزت على مجالات التصنيع الزراعى لزيادة القيمة المضافة من منتجاتنا الزراعية وزيادة دخل

الفلاحين.. هناك مشروع جاهز للتنفيذ لإقامة صناعات متطورة على محصول البطاطس فى الدلتا يجعل

من هذه السلعة ذات قيمة مضافة عالية لأنه يستخرج منها مواد تستخدم فى صناعات أخرى كالأدوية

والمنسوجات والملابس بالإضافة إلى المخصبات الزراعية الحيوية بل توليد الطاقة.. كل هذا من ثمرة

البطاطس وبذلك لا يتحكم فينا مستوردى البطاطس ، وهناك مشروع آخر فى مجال صناعة الأدوية يمكن

من خلاله توفير الأدوية للشعب المصرى بأسعار معقولة وجودة عالية بل التصدير للأسواق الخارجية وهذا المشروع يركز على تصنيع خامات الأدوية كذلك يمكن تطبيق التجربة الألمانية فى التأمين الصحى لتخفيف العبء على الفقراء ومحدودى الدخل ومد مظلة التأمين الصحى الى هذه الفئات دون تحميلهم اية اعباء .

إزالة الألغام

ويؤكد السيد محمد عطية قضية أخرى يراها من أهم القضايا التي يمكن أن يسهم فيها شخصيا وتهم المصريين فى ألمانيا وتهم مصر وهى إزالة الألغام ومخلفات الحرب العالمية فى الساحل الشمالى. موضحا أن هذه القضية يجب أن تحتل جدول أعمال أية مفاوضات مصرية مع الاتحاد الأوروبى حيث إن اتفاقية لاهأى الدولية 1998 - 1907 تلزم الدول المتسببة فى زرع الألغام بإزالتها على نفقتها، وتحاربت الدول الأوروبية ألمانيا وإيطاليا وانجلترا والحلفاء على أرض مصر فى الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهى ملزمة بإزالة هذه الألغام ليس مجرد منحة أو مساعدة وإنما هو حق لمصر عليها بل يجب دفع تعويضات على ما سببته من خسائر فى الأرواح وتعطيل استثمار هذه المساحات الشاسعة من أرض مصر. لماذا نحن متهاونيين فى حقوقنا حتى لو من أصدقاؤنا

تعمير النوبة وسيناء

> الأهرام: تتبنى الحكومة الحالية فى مصر دعوة أبناء النوبة فى الخارج إلى تعمير مناطق النوبة وإنشاء مشروعات تنموية وكذلك بالنسبة لسيناء فكيف ترون فرص نجاح هذه الدعوة لزيادة التواصل مع المصريين فى الخارج وربطهم بمصر؟

- هذه فكرة ودعوة حسنة النية ولكنها فى منتهى الخطورة على الأمن القومى المصرى.. نعم مطلوب جذب المصريين فى الخارج وتشجيعهم على تنمية قراهم الأصلية فى مصر

ولكن يجب ألا يتم ذلك على أساس عرقى خاصة فى المناطق الحدودية.. إننى أحذر بشدة من تطبيق هذه الفكرة بهذا الأسلوب سواء فى النوبة أو سيناء لأن هذا يمثل خطرا على الأمن القومى المصرى.. يجب أن نفتح المجال لتعمير النوبة وسيناء أمام كل أبناء مصر فى الخارج وفى الداخل.. وإلا فإننى مثلا وأنا من أبناء بلبيس فى الشرقية أدعو إلى إنشاء قرى وتجمعات للشراقة المهاجرين فقط وهذا ليس منطقيا وضد مصلحة الوطن العليا.. ويعلى من «العرقية» على حساب القومية والوطنية.

> الأهرام: ولكن حتى الآن لم أسمع شيئا عن مطالب الجالية المصرية فى ألمانيا من الحكومة المصرية أو مشكلاتها؟

- بصراحة نحن نركز فى هذه المرحلة على ماذا يمكن أن نقدمه لمصر وليس على ما نأخذه.. بعد ثورة 25 يناير حدث تطور كبير فى نظرة الحكومة والرئاسة المصرية للمغتربين فى الخارج.. يكفى أنه لأول مرة نشارك فى اختيار الرئيس وأعضاء البرلمان.. يكفى أن الرئيس محمد مرسى شخصيا يولى اهتماما كبيرا بالاستفادة من المغتربين المصريين باعتباره كان مغتربا فى فترة من فترات حياته لديه بعد استراتيجى وإحساس كبير بأهمية أبناء مصر المهاجرين وقدراتهم وإمكاناتهم.. هناك تطور إيجابى فى النظر

للمغتربين، لم يكن أحد يتصور أن تقدم الحكومة اقتراحا لتمثيل المصريين فى الخارج فى المجالس النيابية، وبالنسبة لنا فى ألمانيا يكفيننا أن سفير مصر الجديد السفير محمد حجازى أكد لى فى أول مقابلة معه أن الرئيس محمد مرسى كلفه قبل أن يأتى إلى ألمانيا بوضع رعاية المصريين فى ألمانيا وإيجاد جسور للتواصل معهم وحل مشكلاتهم فى أولويات مهام عمله كسفير لمصر فى ألمانيا، وبدأ فى تطبيق هذه التكاليفات فوراً وأن اختيار هذا السفير فى ألمانيا هو قرار مبنى على قدرة ومعرفة أخذى القرار فى مصر وهذا يبشر خير انشاء الله .

> وقبل أن يدعونى رئيس البيت المصرى فى ألمانيا المستشار الاقتصادى محمد عطية إلى حفل الشواء الذى أقامه بعض أبناء الجالية فى هانوفر فى حديقة البيت المصرى باغته بالسؤال الأخير قائلاً: بعض المصريين فى ألمانيا يشكون من أنهم لم تتح لهم الفرصة للمشاركة فى آخر انتخابات للبيت المصرى فى ألمانيا التى جاءت بكم رئيساً للجالية.. فما تعليقكم؟

- فأجاب قائلاً: أفهم ما تقصده من سؤالك.. أوضح أن هذا حدث قبل انتخابى رئيساً للبيت المصرى وكان رئيس البيت المصرى فى هذا الوقت المهندس ثروت رمضان و للأسف الذى أثار هذه المشكلة هو الرئيس السابق لمجلس الأشراف نشأت الفار وزملائه من أعضاء المجلس لأنهم يريدوا أن تمتد فترة عضويتهم لمدة ثلاث سنوات اخرى بدون انتخابات ولكن مجلس الإدارة رفض وصمم على تنفيذ القانون وطلب تسديد الاشتراكات خاصة أن البعض ينظرون إلى تمثيل المصريين فى الخارج كنوع من الوجاهة الاجتماعية أو وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية دون قدرة على العطاء من أجل المصلحة العامة.. على أية حال نحن هنا فى ألمانيا دولة القانون.. البيت المصرى منظمة أهلية تخضع للقانون الألمانى الذى ينظم عمل هذه المنظمات، وشرط اكتساب العضوية هو دفع الاشتراك السنوى، لقد أرسلت لجميع أبناء الجالية المصرية قبل إجراء الانتخابات أحثهم على دفع الاشتراك لتتاح الفرصة لهم للتصويت وحضور الجمعية العمومية ولكن البعض منهم لم يهتم وحينما أجرينا الانتخابات وفقاً للقانون اعترضوا ولجأوا للقضاء الألمانى الذى حكم بصحة الانتخابات، وألزمهم بدفع غرامة وهم الذين يشتكون الآن ويرفعون صوتهم فى بعض وسائل الإعلام المصرية، ودعنى أسألك: أنت كعضو نقابة الصحفيين المصريين

هل يمكنك أن تشارك فى انتخاب نقيب الصحفيين دون أن تسدد اشتراك العضوية؟

هذا ما حدث بالضبط هنا فى انتخابات البيت المصرى وفقاً للقانون الألمانى.. ومع هذا فأنا أدعو كل أبناء الجالية المصرية فى ألمانيا - من خلال «الأهرام» - للتواصل مع أعضاء مجلس إدارة البيت المصرى ولكن علينا أن نتذكر جميعاً أنه حان وقت العطاء لمصر ولمن يتعاونون لن نسأله عن دينه ، سنة ، ماله ، مؤهله ، نريد فقط الإرادة .ويجب علينا أن نتعظ بتاريخنا لكى لا نخطئ فى مستقبلنا .